

ورقة نقاش

الشمول المالي

للمنظمات غير الربحية
في المملكة العربية السعودية

2021م



مؤسسة الملك خالد
KING KHALID FOUNDATION

محتوى الورقة

صفحة 2

أفق النمو الاقتصادي للقطاع غير الربحي

- 1.1 انخفاض المخاطر لمستويات تاريخية متدنية بناء على التقييمات الدولية والوطنية
- 1.2 متانة الإطار التنظيمي والرقابي على القطاع غير الربحي لضمان معدلات التزام عالية وبيئة تشريعية جاذبة
- 1.3 ضخامة الأصول الاقتصادية ومعدلات السيولة وتدفق الأموال للقطاع غير الربحي
- 1.4 آفاق النمو الاقتصادي للقطاع وفق رؤية المملكة 2030
- 1.5 تحليل أثر ضعف اقتناص الفرص من القطاع المصرفي للعملاء غير الربحيين

صفحة 8

تعريف سريع بواقع القطاع غير الربحي في المملكة

- 2.1 تنوع أنشطة القطاع غير الربحي
- 2.2 مساهمة القطاع غير الربحي في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030
- 2.3 نظرة سريعة على أهم بيانات القطاع غير الربحي
- 2.4 حوكمة المنظمات غير الربحية في المملكة

صفحة 14

أفضل التجارب العالمية لدعم العملاء غير الربحيين

- 3.1 البنوك الخيرية
- 3.2 المصرفية المستندة على القيم
- 3.3 المصرفيون المختصون بالعملاء غير الربحيين
- 3.4 التطوع الاحترافي
- 3.5 المنتجات المصرفية المخصصة للقطاع غير الربحي
- 3.6 الأذرع الخيرية للبنوك

صفحة 18

خاتمة وأسئلة للنقاش

ورقة نقاش

الشمول المالي

للمنظمات غير الربحية في المملكة

أفق النمو الاقتصادي للقطاع غير الربحي

يشكّل القطاع غير الربحي السعودي اليوم فرصة اقتصادية كامنة للنمو والتنمية والاستثمار، بعد أن ظل لفترات طويلة قطاعاً اقتصادياً غير مفعّل بشكل كامل. ويعتبر القطاع غير الربحي فرصة غير مستغلة حتى الآن للقطاع المصرفي. حيث تجاوز القطاع غير الربحي، كشريك تنموي محلي، مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19 بثبات، مع معدلات مخاطرة عند أدنى مستوى تاريخي، وملاءة مالية ضخمة تشكل أصولاً بأكثر من ربع ترليون ريال، وإيرادات سنوية بقيمة (8) مليار ريال ونفقات سنوية قدرها (7.5) بنهاية عام 2019م¹.

كما يتمتع القطاع بدور محوري في رؤية المملكة 2030م، وتعلّق الآمال على مساهمته التنموية والاقتصادية مما يفتح المجال لآفاق نمو واسعة، وتمهد لمنظومة تشريعية ورقابية محكمة. حيث يتوقع أن ينمو القطاع بمعدلات سنوية استثنائية تصل إلى نسبة نمو تقدر بـ(92%) في عدد المنظمات، ومضاعفة عدد الموظفين عدة مرات من (72,151) موظف اليوم ليصل إلى ما يعادل (1%) من مجموع الوظائف في المملكة². ويخطو القطاع بثبات نحو تحقيق مستهدفه في رفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (320) مليار ريال سنوياً تعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في 2030م.

ومن المتوقع أن تساهم حلول التقنية المالية وأدوات الاستثمار المبتكرة في زيادة حجم السيولة في القطاع غير الربحي. ويمكن الاستشهاد على ذلك بمنصات التبرع الإلكتروني التي استطاعت أن تتلقى مدفوعات تبرع رقمية تتجاوز في مجموعها (2) مليار ريال خلال أشهر قليلة من إطلاقها³. ومن المخطط أن يساهم صندوق دعم الجمعيات المنشأ حديثاً في ضخ ما يقارب من (7 إلى 10) مليار ريال سنوياً في منظمات القطاع غير الربحي من خلال حشد الأموال من مختلف فئات المستثمرين والمساهمين والمانحين.

1. بيانات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لعام 2019م

2. مسح منشآت القطاع غير الربحي 2018 الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء

3. من خلال حساب إجمالي التبرعات المنشورة على منصات التبرع الإلكترونية فيما عدا المنصة الوطنية للتبرعات



غير أن هذه الفرص الاقتصادية غير المستغلة تتيح المساحة أمام القطاع المصرفي لأن يستثمر في تنميتها وإدارتها واستثمارها وابتكار المنتجات البنكية والخدمات المصرفية الملائمة لها. ونشير إلى الفرص المتأتية بسبب الإنجازات المتحققة في السنوات القليلة الماضية لانخفاض مخاطر منظمات القطاع غير الربحي ومتانة الإطار التنظيمي وقوة المركز المالي المتنامي الذي تتمتع به هذه المنظمات، بشهادة الجهات المنظمة الوطنية والمنظمات الدولية ذات الصلة، على النحو التالي:

1.1 انخفاض المخاطر لمستويات تاريخية متدنية بناءً على التقييمات الدولية والوطنية

وفق أحدث التقييمات الدولية المستقلة من مجموعة العمل المالي (FATF) في [تقريرها](#) عن التقييم المتبادل لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) في المملكة لعام 2018م، فقد حصل القطاع غير الربحي على معدل امتثال عالي (Largely Compliant) في تحقيق المتطلبات الدولية تجاوزت تقييم امتثال القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ساهم ذلك -ولله الحمد- في تحقيق حصول المملكة على العضوية الكاملة في مجموعة العمل المالي (FATF) كأول دولة عربية تحصل على هذه العضوية عام 2019م.

كما أجرت حكومة المملكة التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال والتقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب، من خلال فرق عمل فنية منبثقة عن اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال واللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب. وقد أسفرت عمليات التقييم الوطني المكثفة عن تقييم متكامل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة. وقد نتج عن تحديد أولويات تقليل المخاطر اعتماد مجلس الوزراء للأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل الوطنية لتحقيق تلك الأهداف. حيث أعلنت [الخطة الوطنية عن انخفاض مخاطر القطاع غير الهادف للربح](#) ووجهت بإبلاغ المؤسسات المالية بذلك.

1.2 متانة الإطار التنظيمي والرقابي على القطاع غير الربحي لضمان معدلات التزام عالية وبيئة تشريعية جاذبة

وقد كان لتحسن متانة الإطار التنظيمي والرقابي للقطاع دور كبير في ارتفاع معدلات التقييم الدولية والوطنية، لما تشكله من دور محوري في ضبط المعايير وفرض القانون وضمان الحوكمة اللازمة ومعدلات الامتثال المطلوبة. إذ تم استكمال عدد من الأطر التنظيمية خلال السنوات القليلة الماضية، ومنها استكمال اللوائح التنظيمية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، بما في ذلك إطار الإشراف المالي والإداري والفني ولأئحته لتنظيم العلاقة بين الجهات الحكومية والإشرافية.

كما نتج عن تطبيق معايير الحوكمة في المنظمات غير الربحية الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إجراءات الحاكمية والمتطلبات التنظيمية من الجهات، وقد تم بناء ومتابعة تطبيق معيار السلامة المالية، ومعيار الامتثال والالتزام، ومعيار الشفافية والإفصاح على عدد واسع من المنظمات غير الربحية بشكل سنوي، بما في ذلك الزيارات الميدانية التدقيقية. وتستعرض الورقة أبرز نتائج تقرير حوكمة المنظمات غير الربحية في المملكة لعام 2020م.

وسيساهم نفاذ قرار مجلس الوزراء باعتماد تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في تحقيق أهداف المركز بتنظيم دور منظمات القطاع غير الربحي، وتفعيله، وتوسيعه في المجالات التنموية، وضمان تكامل الجهود الحكومية في تقديم خدمات الترخيص والإشراف المالي والإداري والفني. كما أدى إنشاء الهيئة العامة للأوقاف ولوائحها الرقابية وأدلتها الاسترشادية لحوكمة المنتجات الوقفية في القطاع غير الربحي إلى معدلات امتثال أفضل أسفرت عن تحسين اشتراطات فتح حسابات الأوقاف.

وأصدر البنك المركزي السعودي عدداً من التحديثات على قواعد فتح الحسابات البنكية، والتي بدورها أسهمت في زيادة وضوح التعامل مع منظمات القطاع غير الربحي وتبسيط الإجراءات. مما يشكل فرصة مواتية لإعادة تقييم تعامل القطاع المصرفي مع العملاء غير الربحيين.



ضخامة الأصول الاقتصادية ومعدلات السيولة وتدفق الأموال للقطاع غير الربحي

فبالإضافة إلى وصول معدلات المخاطرة إلى أدنى مستوى تاريخي، تجدر الإشارة إلى الملاءة المالية الضخمة لمنظمات القطاع غير الربحي، والتي تشكل أصولاً بأكثر من ربع ترليون ريال، بحسب [أحدث الدراسات](#). وبحسب بيانات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، فقد بلغت إيرادات القطاع السنوية ما قيمته (8) مليار ريال مع نفقات سنوية قدرها (7.5) بنهاية عام 2019م.

آفاق النمو الاقتصادي للقطاع وفق رؤية المملكة 2030

ومن المتوقع أن يكون حجم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد وصل إلى (12) مليار ريال بنهاية عام 2020م، وأن يستمر القطاع في تحقيق مستهدفه في رؤية المملكة 2030 بالوصول إلى مساهمة سنوية بقيمة (320) مليار ريال تعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في 2030م. كما يتوقع أن ينمو القطاع بمعدلات سنوية استثنائية تصل إلى نسبة نمو تقدر بـ(92%) في عدد المنظمات، ومضاعفة عدد الموظفين تسع مرات من (72,151) موظف اليوم ليصل إلى ما يعادل (1%) من مجموع الوظائف في المملكة في عام 2030م. وللوصول إلى هذه المستويات، من المتوقع أن يتم ضخ استثمارات ضخمة خلال الأعوام القادمة في القطاع غير الربحي بقيادة صندوق تنموي حكومي (صندوق دعم الجمعيات) يُتوقع أن يساهم في بناء محفظة سنوية من الاستثمارات التي يتم تقديمها إلى منظمات القطاع غير الربحي، كالمنح غير المستردة، وعمليات الإقراض، وعمليات الدخول في أسهم ملكية بشركات غير ربحية ضخمة. ومن المتوقع أن يتراوح حجم عمليات التمويل والمنح من الصندوق لوحده ما يقارب 7 إلى 10 مليار سنوياً.

تحليل أثر ضعف اقتناص الفرص من القطاع المصرفي للعملاء غير الربحيين:

في ضوء معدلات المخاطر المنخفضة والجدوى الاقتصادية المرتفعة من العملاء غير الربحيين، يتضح لنا ضعف اقتناص الفرص من القطاع المصرفي في المنظمات غير الربحية. ومن المتوقع أن تكون أسباب ذلك استناد البنوك التجارية السعودية على بيانات وتقييمات متقدمة للقطاع غير الربحي ومستوى مخاطره، مما يستدعي القيام بتحديث لأطر تحليل المخاطر بناء على آخر مستجدات التقييم الدولي والوطني. كما يظهر ضعف اهتمام القطاع المصرفي بالابتكار والتطوير في المنتجات المصرفية والخدمات البنكية الموجهة للعملاء غير الربحيين نتيجة عدم وضوح الجدوى الاقتصادية من المنتجات المخصصة. كما تجدر الإشارة إلى مساحة النمو اللازمة لتوطيد التنسيق بين قطاعات الالتزام والأعمال في بعض البنوك للتطبيق السليم للأنظمة واستيعاب احتياج العملاء غير الربحيين. كما يُلاحظ تفاوت مواكبة البنوك لأحدث التسهيلات التنظيمية التي قدمتها الجهات الحكومية الإشرافية، وأحياناً تشدد بعض منسوبي البنوك في التطبيق المشدد للأنظمة من خلال انتهاج التهرب من المخاطر (De-risking) عوضاً عن الممارسات السليمة بناء على المنهج المبني على المخاطر.



ظاهرة التهرب من المخاطر بين المنشآت المالية حول العالم

يحضر النقاش حول شمول القطاع غير الربحي مالياً بشكل قوي في الأجندة الدولية، بصفته مشكلة مشتركة بين كثير من دول العالم، وخصوصاً في المنطقة العربية. وتسعى المنظمات غير الربحية دولياً لمناقشة ممارسات التهرب من المخاطر (bank de-risking) وسبل معالجتها. ويقود هذا النوع من النقاش على صعيد مجموعة العمل المالي (FATF) تحالف دولي من المنظمات غير الهادفة للربح والتي رصدت تضرراً لجهودها التنموية والإنسانية بسبب الممارسات غير المشروعة بالتهرب من المخاطر حول العالم. وقد انتهت الأعمال السنوية لقمة المجتمع المدني لمجموعة دول العشرين (G20) منذ عام 2018م وحتى 2021م المنعقدة في الأرجنتين واليابان والمملكة وإيطاليا بتوصية من منظمات المجتمع المدني إلى حكومات الدول الأعضاء بإعادة النظر في القيود المالية على المنظمات غير الربحية عالمياً، ولإسيما في تعاملاتها المالية الدولية ومعاملة البنوك والمؤسسات المالية المقيدة لهم من خلال محاولة البنوك التخلص من مخاطرة التعامل مع المنظمات غير الربحية عن طريق حظرهم وعدم التعامل معهم مطلقاً أو تأخير إتمام العمليات وعرقلتها. وهو ما يؤثر بشكل كبير على قدرة المنظمات غير الربحية على العمل التنموي في بلدانها وتمكينها من تحقيق مساهمة اجتماعية واقتصادية حقيقية. كما دعت القمة إلى تشكيل فريق عمل مشترك بين مجموعة دول العشرين (G20) ومجموعة الشراكة الدولية للشمول المالي (GPFI) تختص بتحديد المعوقات وتزليل صعوبات مد الشمول المالي للمنظمات غير الربحية. وقدمت قمة المجتمع المدني توصية إلى مجموعة العمل المالي (FATF) لإعداد آلية استرشادية للمنظمات غير الربحية والمؤسسات المالية في شأن الممارسات السليمة بناء على المنهج المبني على المخاطر وضرورة توعية البنوك بالمنهج السليم والتمتاز لإدارة المخاطر.

ومن المهم أن يستند بحث الحلول إلى قناعة راسخة بعدم وجود تعارض بين أهداف الشمول المالي وأهداف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، بل إن الدول التي تحتاج إلى دعم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي دول عادة ما تكون بحاجة أيضاً إلى دعم في توسيع الشمول المالي وتمكين مواطنيها من الوصول إلى الأنظمة المالية الرسمية بما يساهم في الحد من ممارسات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لكن التعارض يحصل في الواقع من خلال المبالغة في التطبيق أو محاولة البنوك والمؤسسات المالية التخلص من مخاطرة التعامل مع المنظمات غير الربحية، ما يؤدي إلى إقصائها ويضعف من أثرها الاجتماعي والاقتصادي المنشود، ويحد من الجهود الرامية إلى نشر الأمن والتنمية في المجتمعات المتضررة من غسل الأموال وعمليات الإرهاب.

ويمكن اعتبار إحجام البنوك عن استقطاب العملاء غير الربحيين وتصميم المنتجات لهم وابتكار الخدمات المخصصة لهم نوعاً من الأنواع غير المشروعة من تجنب المخاطر، وخصوصاً في ضوء الانخفاض الحقيقي للمخاطر وتنامي الجدوى الاقتصادية.

تعريف سريع بواقع القطاع غير الربحي في المملكة

2.1 تنوع أنشطة القطاع غير الربحي

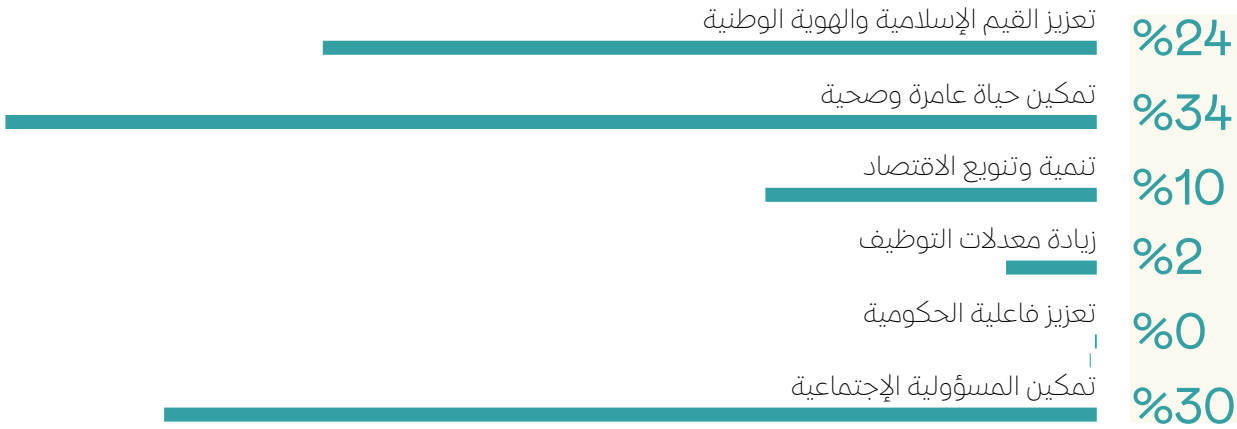
تنشأ المنظمات غير الربحية بمبادرة ذاتية للمواطنين وبإرادة طوعية ومستقلة عن الجهات الحكومية، وتخدم هدفاً مجتمعياً أو نفعاً عاماً بحيث لا تهدف بشكل رئيس لتعظيم الأرباح المادية وتوزيعها كعوائد استثمارية. وفي المملكة ينشط عدد من أنماط المنظمات غير الهادفة للربح على النحو التالي:

الجمعيات الأهلية	المؤسسات الأهلية	لجان التنمية الاجتماعية
الهيئات المهنية	الجامعات والكليات غير الربحية	الجمعيات العلمية
المستشفيات غير الربحية	الغرف التجارية	الصناديق العائلية
الجمعيات التعاونية	الأندية الأدبية	الغرف التجارية



مساهمة القطاع غير الربحي في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030

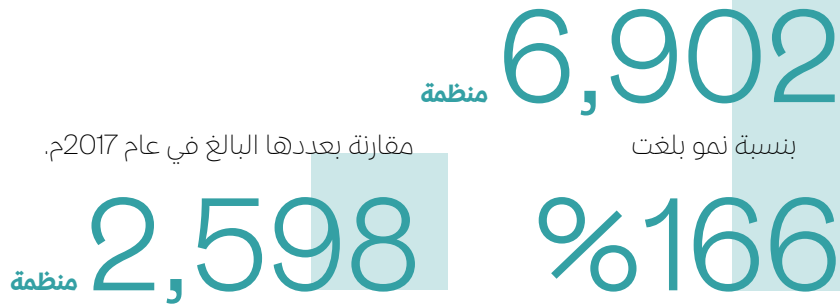
تعد منظمات القطاع غير الربحي أحد أبرز أدوات التنمية الوطنية، لأنها تتعامل بشكل مباشر مع المستهدفين من التنمية، سواء كانت فئات أقل حظاً أو شباب أو نساء أو غيرها من الفئات. وفيما يلي تحليل لمساهمة المنظمات غير الربحية في المملكة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة لرؤية المملكة 2030:



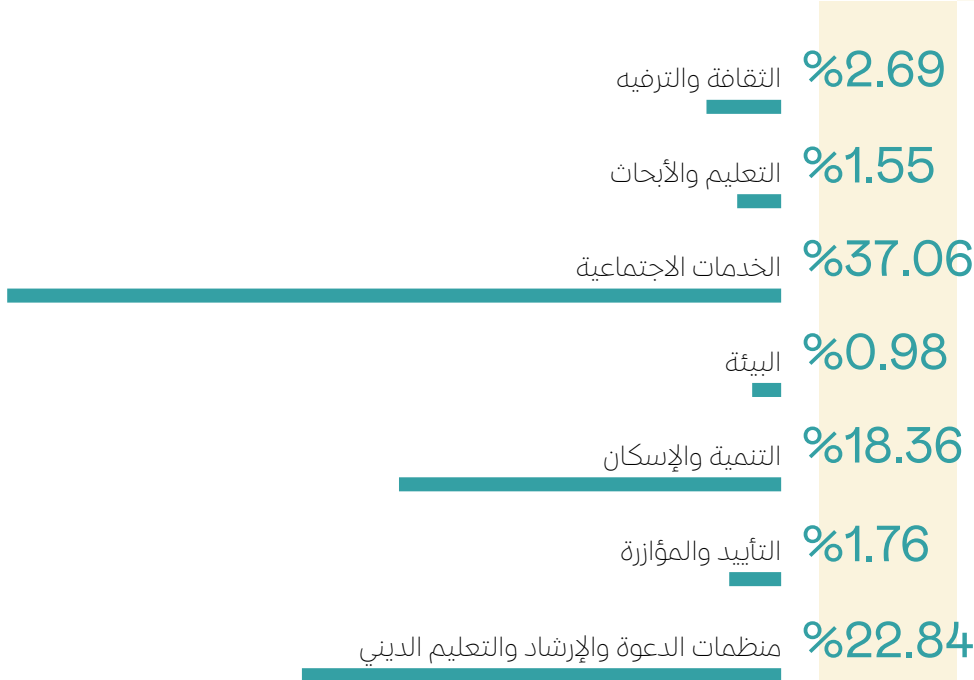
ونشير إلى التقدم الكبير الذي أحرزه القطاع غير ربحي في الوصول إلى المستهدفات المرصودة له في برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة 2030؛ وأهمها ارتفاع عدد المنظمات غير الربحية ليصل إلى (6902) منظمة، بنسبة نمو بلغت (166%) وزيادة أعداد المتطوعين إلى (8.2) مليون متطوع، وزيادة أعداد العاملين في القطاع لتصل إلى (72,151) موظف، متجاوزاً مستهدف برنامج التحول الوطني عند 50 ألف وظيفة قبل سنتين من موعده.

2.3 نظرة سريعة على أهم بيانات القطاع غير الربحي

ارتفع عدد المنظمات غير الربحية المسجلة في المملكة ليصل إلى



وتتركز أغلب المنظمات غير الربحية في المملكة في نشاط الخدمات الاجتماعية والدعوة والإرشاد مقابل تواجد ضعيف للمنظمات غير الربحية العاملة في مجال البيئة والتعليم والأبحاث والتأييد والمؤازرة والثقافة والترفيه.





بلغ إجمالي عدد المشتغلين في منشآت القطاع غير الربحي السعودي بنهاية عام 2018م

موظف 72,151

وبذلك يكون القطاع غير الربحي قد تجاوز المستهدف بشكل كبير وقبل موعده في برنامج التحول الوطني لعام 2020م الذي استهدف الوصول إلى 50 ألف وظيفة.

كما تنفق المنظمات غير الربحية السعودية أكثر من

5 مليار ريال سعودي، سنوياً لأجور الموظفين

بمتوسط رواتب

ريال شهرياً للموظف 5,796

بأغلبية

%78

56,316 سعوديون

%60

43,896 ذكور

للمزيد حول أنشطة القطاع غير الربحي، انظر:

تقرير آفاق القطاع
غير الربحي لعام 2021م

2.4 حوكمة المنظمات غير الربحية في المملكة

يخضع القطاع غير الربحي إلى حوكمة فعالة من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للتأكد من سلامة العمليات الإدارية والمالية للمنظمات غير الربحية في المملكة. وفقاً للمعايير الآتية:

معيار السلامة المالية:

يركز معيار السلامة المالية على قياس كفاءة الجمعية في إنفاق المال والتأكد من أن نسبة النفقات الإدارية والتشغيلية لها تقع في النطاق المقبول، إضافة إلى قياس مستوى استدامتها ومدى قوة التنظيم المالي الداخلي الذي يحمي الجمعية والمؤسسة من التعرض للممارسات الخاطئة في التعامل مع الأموال.

معيار الامتثال والالتزام

وجد المعيار لقياس مستوى امتثال الجمعيات والمؤسسات الأهلية بنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية وكذلك نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، ونظام مكافحة غسيل الأموال، وتوصيات مجموعة العمل المالي FATF والتعاميم الصادرة من الوزارة والجهات المشرفة والمختصة، وكذلك قياس التزامها بمبادئ وممارسات الحوكمة الرشيدة، ومدى فاعلية أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجلس الإدارة وقيامهم بالأدوار المطلوبة منهم.

معيار الشفافية والإفصاح:

يقيس مستوى الشفافية للجمعية ومدى استعدادها للإفصاح عن الأمور الرئيسية مثل نشر القوائم المالية، أسماء القائمين على الجمعية من أعضاء مجلس الإدارة وتنفيذيين، ونشر الإنجازات التي حققتها عبر تقرير سنوي لأصحاب المصلحة والعامّة.

وقد حقق القطاع غير الربحي درجات متقدمة في معايير الحوكمة بحسب نتائج تقرير حوكمة المنظمات غير الربحية لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على النحو التالي:

68%

متوسط معيار الشفافية والإفصاح

85%

متوسط معيار الإمتثال والالتزام

80%

متوسط درجة الحوكمة



وقد أدت جهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في إحكام حوكمة المنظمات غير الربحية إلى نتائج محمودة تؤكد السلامة المالية للمنظمات القطاع غير الربحي وامتثالها للأنظمة والإجراءات. ومن الضروري أن ينعكس هذا التقدم المحرز على تعاملات مصرفية أكثر مواكبة لاحتياجات القطاع غير الربحي، ضمن الضوابط والقواعد التي وضعها البنك المركزي.

للمزيد حول نتائج حوكمة المنظمات غير الربحية يمكن الاطلاع على [تقرير وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لعام 2021م](#).

أفضل التجارب العالمية لدعم العملاء غير الربحيين



هناك عدة تجارب حول العالم لتعزيز الشمول المالي لجميع الفئات بما في ذلك المنظمات غير الربحية، منطلقاً أنّ المصرفية والبنوك لابد من دور للقطاع المصرفي في دفع وتحفيز الأثر الاجتماعي والبيئي على المستوى المحلي وحول العالم. ونجد بأنّ هناك تجارب متنوعة ابتداء من إنشاء أشكال جديدة من المنظمات المصرفية كالمصارف الخيرية والتي تقدم خدماتها حصرياً للمنظمات غير الربحية والشركات الاجتماعية، إلى إنشاء فرق متخصصة داخل البنوك التجارية لدعم المنظمات غير الربحية، وخوض البنوك في التطوع الاحترافي لدعم العمل غير الربحي، وتخصيص منتجات مصرفية موجهة للعملاء غير الربحيين، انتهاء بإنشاء أذرع خيرية للبنوك التجارية.

Charity bank
a bank for good



Global Alliance for
Banking on Values

3.1 البنوك الخيرية

3.1

هي بنوك تقوم بتقديم الخدمات المصرفية حصرياً للمنظمات غير الربحية والشركات الاجتماعية. ولا يستهدف البنك صنع الأرباح وإنما يقيس نجاحه من خلال قياس أثره الاجتماعي والبيئي. ويمكن لأي شخص فتح حساب في البنك لهدف تحقيق الأرباح الاجتماعية والبيئية. ويعمل البنك على دعم مشاريع الجمعيات ولاسيما الناشئة عن طريق التسليف. ويعد [البنك الخيري البريطاني](#) من أبرز البنوك الخيرية النشطة في هذا المجال عالمياً.

3.2 المصرفية المستندة على القيم

3.2

تقدم هذه المدرسة الفكرية منظوراً مختلفاً لدور البنوك والمصارف في عالم اليوم، إيماناً بأنه يجب أن يكون للمصارف دور أخلاقي اتجاه تنمية المجتمعات والعالم. وتقوم هذه البنوك على تبني قيم الاستدامة، والتنوع، والشفافية كمحرك رئيسي لعملياتها. ويمكن تصنيف العديد من البنوك حول العالم كبنوك مستندة على القيم، كالبنوك الإسلامية، والبنوك الخضراء، والمصارف المجتمعية. وتنشط هذه المصارف في تقديم منتجات مصرفية متنوعة مثل التمويل الأصغر والائتمان الأصغر. وعادة تنضم هذه المصارف [للتحالف العالمي للمصرفية المستندة على القيم](#).

3.3 المصرفيون المختصون بالعملاء غير الربحيين

تقوم عدد من المصارف التجارية المرموقة حول العالم بتوفير فرق عمل داخل المصارف متخصصة في التعامل مع المنظمات غير الربحية، كما هو الحال في مصرف J P Morgan Chase و Goldman Sachs و Wells Fargo. وتتنوع أشكال الدعم الذي تقدمها هذه الفرق من مراجعة مالية المنظمات غير الربحية وطرق إدارتها لعملياتها المالية اليومية، إلى تقديم المشورة بشأن التدفقات النقدية cash flow، وتوفير منح خاصة بالمنظمات غير الربحية لتحقيق أهداف تنموية معينة كالتعليم والصحة والحفاظ على البيئة.

Goldman
Sachs

J.P.Morgan

WELLS FARGO

3.4 التطوع الاحترافي

تقوم بعض البنوك بالاستفادة من المهارات المصرفية لموظفيها لمساعدة المنظمات غير الربحية على بناء قدراتهم في المجال المالي. فيقوم بنك JP Morgan & Chase بإعارة موظفيه للمنظمات غير الربحية لتقديم الدعم والمشورة في مجال الاستثمارات لمجلس إدارة المنظمات غير الربحية بشكل مجاني. ويقوم بنك Lloyds البريطاني بدعم المنظمات غير الربحية الصغيرة بالمشاركة في مجلس إدارة المنظمات غير الربحية. وتقوم بعض البنوك بانتداب موظفيها للعمل كأمناء صندوق أو مشرفين ماليين لدى المنظمات غير الربحية. وتقوم المصارف بتغطية تكاليف ساعات عمل متطوعيها الاحترافيين.

LLOYDS BANK 

المنتجات المصرفية المخصصة للقطاع غير الربحي

تشير التجارب الدولية إلى قيام البنوك بتقديم عدد من المنتجات وأوجه الدعم للقطاع غير الربحي، مثل:

- الإقراض المباشر
- تخصيص حسابات بنكية للمنظمات غير الربحية منخفضة الرسوم⁴
- المنح المخصصة لتغطية أنشطة معينة للمنظمات غير الربحية كتغطية تكاليف فعاليات جمع التبرعات⁵
- بطاقة مصرفية للدفع الدولي مصرح بها مسبقاً pre-authorized global payment cards (بطاقة صراف وبطاقة ائتمانية)⁶
- إلغاء رسوم أجهزة الصراف عند السحب أو الإيداع⁷
- تخفيض عمولة الحوالات للمنظمات غير الربحية⁸

4. بنك سكوتلندا Bank of Scotland، بنك HSBC البريطاني في المملكة المتحدة
5. بنك ولز فارغو Wells Fargo Bank في الولايات المتحدة
6. Kindered Credit Union في كندا
7. بنك سكوتلندا Bank of Scotland، بنك HSBC البريطاني في المملكة المتحدة
8. بنك سكوشيا بانك Scotia Bank الكندي

الأذرع الخيرية للبنوك

ومن التجارب الرائجة قيام البنوك بإنشاء منظمات غير ربحية لها لتقديم المنح للمنظمات غير الربحية وإطلاق مبادرات مجتمعية مختلفة. ونذكر على سبيل المثال:

- مبادرة [غولدمان ساكس العطاء Goldman Sachs Gives](#)، والتي تقوم بالتعاون مع المنظمات الإنسانية لمعالجة أزمة اللاجئين السوريين، بالإضافة إلى تخصيص منح بقيمة 1.8 بليون دولار أمريكي وبالتعاون مع 8000 منظمة غير ربحية عالمية لمعالجة قضايا التعليم وغيرها.
- مؤسسة [بنك لويدي الخيرية Lloyd Bank Foundation](#) لبناء قدرات المنظمات غير الربحية في مجالات متعددة، بالإضافة لتقديم المنح للمنظمات غير الربحية الصغيرة والمتوسطة حول العالم للتعافي من تبعات أزمة كورونا.
- وتقوم [مؤسسة ولز فارغو Wells Fargo Foundation](#) بقيادة مبادرات المسؤولية الاجتماعية للبنك من خلال توفير المنح للمنظمات غير الربحية في مجالات: الصحة المالية، توفير المسكن، تنمية المنشآت الصغيرة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية.

خاتمة وأسئلة النقاش

أبرزت هذه الورقة انخفاض مخاطر القطاع غير الربحي في المملكة في السنوات القليلة الماضية بفضل جهود الرقابة وحوكمة القطاع التي بذلتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى الفرص الكبيرة والواعدة لدعم العملاء غير الربحيين من قبل المصارف، والدور المرتقب من هذا الدعم لتسهيل الاستدامة المالية لهذه المنظمات ودعمها لتحقيق الأهداف المرصودة لها في رؤية المملكة 2030م.

- ما هي أبرز التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في التعامل مع العملاء غير الربحيين؟
- ما هو أفق تطوير المنتجات المصرفية للعملاء غير الربحيين على المديين القصير والمتوسط؟
- كيف تطور الشراكة بين القطاع المصرفي وغير الربحي لتعزيز الأثر الاجتماعي والبيئي في المملكة؟

والله الموفق،،،

مؤسسة الملك خالد
KING KHALID FOUNDATION



@KKFoundation



www.kkf.org.sa